الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١١
المعقودة يوم الثلاثاء
١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

الرئيس : السيد بيترسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

(أ) تمويل التنمية

(ب) الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.2/50/SR.11
7 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

95-81654

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البنـــد ٩٤ مـــن جـــدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/50/91، A/50/254-S/1995/501، A/50/407، A/50/475)

(أ) تمويل التنمية (A/50/397)

(ب) الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (A/50/429)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/50/379)

١ - السيد سميشياليف (المدير بالنيابة، شعبة تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): في سياق عرض تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (A/50/429)، قال إن التقرير يرسم صورة متفائلة. فالنمو السكاني يتباطأ بسرعة لم تكن بالمتوقعة، ومعدل الخصوبة يتناقص في البلدان النامية كما طرأت انخفاضات حادة على معدل وفيات الرضع والأطفال مما أدى، فضلا عن التحسينات التي طرأت على الصحة العامة، إلى زيادة الأجل المتوقع. ومن جهة أخرى، ففي الاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية، أدى الإخفاق الاقتصادي وعدم الاهتمام في السابق بآثار الأنشطة الاقتصادية على البيئة إلى تناقص مثير في الأجل المتوقع. ومن ناحية أخرى، تصور تجارب بلدان عديدة في آسيا كيف يمكن للبلدان أن تنطلق على طريق للنمو السريع. ومع ذلك، فلا يزال هناك الكثير من الجدل بشأن ما إذا تسنى الحفاظ على هذا النمط من النمو وعما يحتاج إليه حتى يكون سليما ومستداما. وذكر أن التقرير يصف عددا من أهم القوى الفاعلة في العالم وكيف يمكن التوقع بأن تؤدي هذه القوى إلى ارتفاع المستويات المعيشية. وأوضح أن البلدان عملت تاريخيا على أن تولد دخولا عالية لمواطنيها من خلال كفاءة إنتاج السلع والخدمات في مجال الصناعات المتقدمة تكنولوجيا. ويشير التقرير إلى التقدم الذي أحرزته البلدان النامية التي كاد نصيبها من إنتاج الصناعات التحويلية التكنولوجية المنحى، يتضاعف ثلاث مرات في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٢.

٢ - واسترسل قائلا إن التقرير يوضح أن التجارة العالمية في السلع والخدمات تتزايد بسرعة تفوق بكثير سرعة الانتاج، مما يوضح التكامل العالمي للإنتاج، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، وتحرير التجارة العالمية. وقد خلقت عملية العولمة فرصا أمام البلدان النامية، ومن شأن أوجه التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات أن تسهل مشاركتها الفعالة في التجارة العالمية في الأنشطة المرتبطة بالخدمات.

٣ - واستطرد قائلا إن إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات ستجري تحليلا دقيقا لآثار عملية العولمة وإمكانات التجانس بين البلدان المتباينة من حيث مستويات الدخل. وليس هناك في الوقت الراهن ما يدعو إلى افتراض مسبق بأن انتشار التكنولوجيا والتحركات الكثيفة للأموال وسهولة توافر المعلومات سيؤدي إلى تهميش الاقتصادات الضعيفة حاليا أو إلى عدم إتاحة فرصة الازدهار إلا

للاقتصادات القوية. وستحلل الإدارة في إطار برنامج عملها مستقبلا الآثار المحددة للعولمة على صعيدي الاقتصاد الكلي والجزئي حتى يمكن فهم عملية النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وطرح اقتراحات لزيادة مجالات التعاون الدولي. وتطرق إلى أهمية المؤسسات التي باتت أمرا واضحا بالفعل؛ فللبلدان التي أمكنها إقامة مؤسسات تسمح لمواطنيها بتحقيق المكاسب الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل أمكنها أن تحقق تقدما كبيرا. ورغم عدم وجود نموذج واحد يصلح للتطبيق على جميع البلدان، فقد تبين تماما وجود عوامل مشتركة في العديد من البلدان المزدهرة تعزز تحقيق التقدم، ومنها مثلا توفر نظام يعد منصفا للعدالة، ومشاركة عريضة في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية، والاهتمام بالتعليم، ولا سيما تعليم المرأة.

٤ - السيد هيرمان (رئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): في سياق عرض تقريري الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية (A/50/379) وعن مصادر تمويل التنمية (A/50/397)، قال إن إدارته توخت أن تستعرض الحالة بإيجاز في هذين التقريرين وأن تفصل بين المناقشات التي لم تحسم حول مسألة القصور المحتمل في الادخار العالمي وبين القضايا المحددة لتمويل التنمية.

٥ - وأضاف قائلا إن هناك قلقا بالغا بشأن الحالة الراهنة للمساعدة الإنمائية الرسمية، فقد انخفض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، ويمكن أن يستمر في الانخفاض. وفضلا عن ذلك، أثارت قدرة المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي على مواصلة الإقراض، بالمستويات الدولية المتفق عليها، قلقا خطيرا خلال الأسابيع القليلة الماضية. ورغم أن الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لا تزال تقدم مبالغ كبيرة لأغراض المساعدة الإنمائية، وأن بلدانا أخرى تقدم بدورها مساعدة تقنية ومالية، فليس من قبيل المبالغة الكلام عن وجود أزمة في المساعدة الإنمائية الرسمية. وتعبر هذه الأزمة جزئيا عن الضغوط التي يواجهها الكثير من الحكومات المانحة للحد من أوجه العجز في ميزانياتها. ومن ثم، ينبغي التماس مصادر دخل جديدة. ومع ذلك، فإن الأزمة أصبحت أعمق من نقص في الأموال، بعد أن أضحت فعالية المساعدة ذاتها موضع تساؤل في الوقت الراهن. وينظر العديد من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف في إصلاح نظم تقديمهم المعونات، رغم أن هذه الإصلاحات لن تعني بالضرورة خفضا لها.

٦ - وأردف قائلا إن حالة الديون الخارجية للبلدان النامية تمثل سببا آخر لقلق العديد من الوفود، فإن قائمة البلدان النامية التي يصنفها البنك الدولي لبلدانا شديدة المديونية لا تزال طويلة، ولا تزال تتضمن بلدانا من آسيا وأمريكا اللاتينية فضلا عن افريقيا، وتشمل عدة بلدان متوسطة الدخل وكثرة من البلدان المنخفضة الدخل. ولا تزال هناك مديونية خارجية شديدة رغم ما اتخذ من طائفة واسعة من التدابير الدولية لتخفيف عبء الديون. ويجري النظر حاليا في أشكال جديدة للتخفيف من حدة التزامات خدمة الدين بالنسبة للديون المتعددة الأطراف.

٧ - وأضاف قائلا إن من الصعوبات الأساسية التي تصادف الاستراتيجية الدولية للديون، التصدي المنفصل لعناصر ديون الفئات المختلفة من الدائنين. وأدى إلى تعقيد المسألة استخدام أحكام "التنصل" للدائنين، وعند تطبيق أحكام التنصل لا يمكن إلا لبقية الدائنين اتخاذ المزيد من إجراءات تخفيف عبء الديون. وعند إعادة التفاوض، لا يقدم الدائنون إلا أقل قدر ممكن من التنازلات فيما تسعى الحكومات المدينة إلى التوصل إلى أحسن الترتيبات الممكنة، ولكن لا يقضي ذلك دائما إلى عبء للديون قابل للاحتمال. وإذا لم يستطع بلد ما خدمة ديونه مرة أخرى، يصبح من الضروري عقد جولة جديدة لتخفيف عبء الديون، وفي عدد كبير من الحالات يقتضي الأمر أن تعقد الجولة التالية من المفاوضات بصورة أساسية مع الدائنين الرسميين بشكل أو بآخر. ومن شأن هذا الإجراء أن يتيح اتخاذ مجموعة من تدابير التخفيف بما يفضي في النهاية إلى رفع اسم هذا البلد من قائمة البلدان الشديدة المديونية. وعلى البلدان أيضا أن تدخل إصلاحات على سياساتها المحلية لتصحيح واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي وتكييف الأسعار المحلية لتعبر عن التكاليف الحقيقية للموارد.

٨ - وفي ختام كلمته، قال إنه ينبغي إدخال تصحيح على الوثيقة A/50/379، فرغم أن الفقرة ٣٠ ذكرت أن البنك الدولي قد صنف ٥١ بلدا بوصفها شديدة المديونية، فلم يورد الجدول ٤ سوى ٤٨ بلدا، إذ سقط سهوا اسم جمهورية تنزانيا المتحدة من قائمة البلدان المنخفضة الدخل والشديدة المديونية؛ كما ينبغي إضافة حاشية لتوضيح أن البنك الدولي أدرج أيضا بلدين آخرين في قائمة البلدان الشديدة المديونية تصنفهما الأمم المتحدة في فئة "الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية" وهما بلغاريا وبولندا.

٩ - السيد ألاريه (الفلبين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الأمم المتحدة بوصفها أعلى منتدى سياسي في العالم تضطلع بدور حاسم في تقييم أثر القضايا الاقتصادية الدولية على اقتصادات البلدان النامية. وأضاف قائلا إنه بعد أن استعرضت مجموعة الـ ٧٧ والصين الوثائق والدراسات والتقارير عن هذا الموضوع، خلصت إلى نتيجة مفادها أن الاحتمالات بالنسبة للبلدان النامية لا تزال قاتمة وغير مؤكدة، ورغم أنه من الصحيح كما ورد في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٥"، أن الاقتصاد العالمي ظل بالغ القوة على مدار عدة سنوات وأن الإنتاج العالمي يزيد بأسرع المعدلات في التسعينات، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي تمر في دورات من الصعود والهبوط. ومن المؤكد أن الناتج العالمي في حال من التزايد، ولكن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي هي التي تستأثر بثلاثة أرباع هذا الناتج، فيما لا تشكل المساهمة في الاقتصاد العالمي من جانب البلدان النامية، التي تمثل ثلاثة أرباع سكان العالم، سوى ١٦ في المائة من الناتج الصناعي العالمي؛ وتقل هذه النسبة كثيرا عن هدف الـ ٢٥ في المائة الذي دعا إليه إعلان ليما. وفضلا عن ذلك، فإن الزيادة في إنتاج البلدان النامية في مجموعها وتقدر بنسبة ٥ في المائة إنما تُعزى إلى مجموعة صغيرة من البلدان يوجد معظمها في آسيا. وأوضح أن هذا النمو الأولي الإيجابي يخفي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي لا تزال تواجهها البلدان النامية نتيجة للركود أو التدهور الاقتصاديين عبر فترة طويلة، بل انطوى في بعض الحالات على مغارم جديدة جاءت على شكل التدهور البيئي الناجم عن تصنيع بعض قطاعات اقتصاداتها.

١٠ - واسترسل قائلا إن "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٥" وتقرير "التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥" يتضمنان وصفا بالغ التفاؤل للأداء الاقتصادي لمعظم البلدان الافريقية، وأقل البلدان نموا بصفة عامة. ومجرد الكلام عن بوادر انتعاش هو من قبيل التقييم المتفائل؛ أما الكلام عن النمو المستدام فهو ببساطة غير ذي موضوع. ومع ذلك، يتضمن نفس التقرير المقدم من أمانة الأونكتاد ملاحظة صحيحة تشير إلى أن نصيب افريقيا من الناتج والتجارة العالميين ما برح ينكمش في حين أن نصيبها من سكان العالم ما زال في ارتفاع.

١١ - وأضاف قائلا إن الاتجاهات الواردة في بعض المؤشرات الاقتصادية ترسم صورة أوضح للحالة الفعلية، فمن المتوقع أن يتناقص الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية ككل في عام ١٩٩٥. وليس من المتوقع أن تسجل الاستثمارات المحلية الإجمالية أو المدخرات المحلية الإجمالية زيادة مثيرة في هذه البلدان؛ بل قد تنخفض في واقع الأمر وبخاصة في افريقيا وأمريكا اللاتينية. ورغم الثقة التي ولدها اختتام جولة أوروغواي، وحقيقة أن التجارة الدولية حققت نموا يفوق في سرعته نمو الناتج العالمي، فمن المتوقع أن ينخفض حجم التجارة الإجمالي للبلدان النامية من ١٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٥؛ ومن ناحية أخرى، لا يتوقع سوى انخفاض طفيف في حجم تجارة البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من ١٢,١ في المائة إلى ١٢ في المائة. ومن المتوقع أن ينخفض مجموع الصادرات من البلدان النامية من ١١,٨ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٨,٦ في المائة في ١٩٩٥. وبين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤، انخفض نصيب الفرد من الدخل في افريقيا وغربي آسيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وإن زاد زيادة طفيفة (٠,٥ في المائة) في أمريكا اللاتينية، ولم تسجل تحسينات حاسمة إلا في بعض بلدان جنوب وشرقي آسيا. وفضلا عن ذلك، لا ينبغي أن يغيب عن الذهن أن زيادة السكان سوف تضاعف مشكلة الفقر. ومن ثم، لا يمكن أن يفترض ضمان استمرار اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في البلدان النامية في الأجل الطويل، ومن المحتمل أن تحتاج هذه البلدان إلى أن يبذل المجتمع الدولي جهودا استثنائية ومتواصلة حتى تتمكن من التحرك صوب التنمية المستدامة.

١٢ - ومضى يقول إن البلدان النامية أقامت إصلاحات مختلفة وطبقت سياسات ملائمة للاقتصاد الكلي، بيد أنه سيتعيَّن على العديد منها إجراء المزيد من عمليات الاصلاح والتكيف الهيكلي. ويمكن أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة في ضمان تهيئة وجود بيئة مساندة وأن يطبق تدابير ملائمة للتصدي مباشرة لمشاكل التنمية في البلدان النامية، ويجب أن يتوافر عزم صارم بالتقيد كاملا بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها، وبخاصة بين البلدان المانحة التي لم تف بالهدف المتمثل في ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. فالموارد المالية المقدمة للبلدان النامية حتى الآن تقل بكثير عن التوقعات والاحتياجات المحددة في التوصيات المالية لجدول أعمال القرن ٢١.

١٣ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن يكون التجديد العاشر لموارد المؤسسة الانمائية الدولية قد تم بالفعل، ويجب اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن التجديد الحادي عشر. وفضلا عن ذلك، فعلى جميع البلدان أن تشارك في التماس نهج مبتكرة للحصول على موارد إضافية لتمويل التنمية. وعلى الأمم المتحدة أن تشجع من

جانبها البلدان المتقدمة النمو على إعادة تخصيص الموارد المكرسة أصلا للأغراض العسكرية كي تستخدم في أغراض إنمائية مثمرة. بل ينبغي أن يعود تقليص حجم الوكالات والهيئات والأجهزة المختلفة للأمم المتحدة بالفائدة على التمويل الانمائي. ولن يكون هذا التقليص مقبولا ما لم يرتبط باصلاحات حقيقية تهدف إلى ضمان التنفيذ الكامل للولايات المسندة إلى هذه المؤسسات. ولا يعرف حتى الآن أثر التقليص الأخير على فعالية المؤسسات المعنية. وعلى أي حال، ينبغي تحديد الموارد المفرج عنها باتباع تلك الأساليب وكذلك الموارد التي قد يتحيها المزيد من تخفيض حجم المؤسسات، ومن ثم استخدامها في تمويل التنمية.

١٤ - وأوضح أنه رغم الخطوات المختلفة التي اتخذت على مدار العقد الماضي للتصدي لحالة الديون، فإن المجموع الإجمالي لديون جميع البلدان النامية مرتفع على نحو غير محتمل. ويقدر أنه بلغ ٩٤٥ ١ بليون دولار في عام ١٩٩٤، أو ثلاثة أضعاف الحجم الذي كان عليه في بداية أزمة الديون، ورغم ضرورة التسليم بأن الأزمة قد خفت نوعا ما، فإن ما تحقق في ضوء ما يسمى "الاستراتيجية الدولية للديون"، لم ينجم عنه على أحسن تقدير، سوى نقل جزء من عبء الدين إلى عاتق الجيل القادم. ورغم التحسن الكبير الذي طرأ على شروط نادي باريس، ولا سيما فيما يتعلق بما يسمى بشروط نابولي، فإن معايير الأهلية لا تزال تقييدية كما أن نطاق الديون، التي تستحق تطبيق مخططات التخفيض، نطاق بالغ الضيق، وفي حين أن من الممكن تخفيض نسبة خدمة الديون للبلدان المنخفضة الدخل الشديدة المديونية، ستظل نسبة الخدمة بالنسبة لبلدان كثيرة أخرى بالغة الارتفاع.

١٥ - ومضى قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعتقدان أن على المجتمع الدولي أن يعتمد مجموعة موحدة من المبادئ التي تتضمن ترتيبا محددا يحقق تخفيضا كبيرا في جميع فئات الديون المستحقة على البلدان النامية، مع مراعاة قدرة كل بلد على خدمة ديونه. وينبغي اتخاذ تدابير لتخفيض القيمة الاجمالية للديون وأعباء خدمتها وشطب الديون إذا أمكن. وعلى سبيل المثال، يمكن التوسع في الطرائق القائمة لتحويل الديون إلى أسهم رأس المال أو لتحويل الديون لتمويل الاستثمارات المخصصة لحماية الطبيعة وغيرها من أنواع المبادلات أو برامج التحويل. ويجب أن يدعى نادي باريس إلى أن يزيد من مرونة آلية التفاوض التي اعتمدها، وأن يطلب إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان الدائنة أن تزيد من دعمها لمجموعات التدابير المتعلقة بتخفيض الديون وخدمة الديون. ومن الضروري زيادة تمويل البنك الدولي، وتجديد الأموال التساهلية، وزيادة موارد صندوق النقد الدولي مع التوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة كوسيلة لدعم السيولة وتعزيز التنمية في البلدان النامية.

١٦ - وتطرق إلى مسألة نقل الموارد سواء على شكل الاستثمارات المباشرة أو حوافظ الأوراق المالية فقال إنها ترتبط على نحو وثيق بقضية الديون والتنمية. وكما ذكر التقرير عن "التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥"، لا يزال التمويل الخارجي مركزا على عدد قليل نسبيا من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتتيح عولمة الاقتصاد فرصا جديدة، ولكنها تفضي أيضا إلى أوضاع من الخطر والتخبط. ولضمان أن تحقق التدفقات المتزايدة من الاستثمارات إلى البلدان النامية فوائد حقيقية، يجب أن يوجه

المزيد من هذه التدفقات إلى أنشطة أو قطاعات تزيد القدرة الانتاجية. وبالاضافة إلى ذلك، ينبغي أن توجه الاستثمارات بصفة عامة إلى جميع البلدان النامية بدلا من تركيزها على حفنة منها، مثلما هو الحال في الوقت الراهن. ومن ثم، ينبغي أن يتركز اهتمام البلدان كافة، ولا سيما المتقدمة النمو، على اتخاذ تدابير تشجع التدفقات الطويلة الأجل للاستثمارات وتكفل لها أن تحقق أثرا إيجابيا في مجالات التنمية والنمو المتكافئ والقدرات الانتاجية ونقل التكنولوجيا واستئصال الفقر وتوسيع التجارة وتعزيز العمالة الكاملة. وفضلا عن ذلك، يجب إعطاء الأسبقية لآليات رصد تدفقات رأس المال الخاص القصيرة الأجل أو الاستثمارات في حوافظ الأوراق المالية لتأمين البلدان النامية إزاء الآثار المعاكسة المحتملة.

١٧ - وأوضح أنه حتى من المنظور الآني، يوفر التكافل العالمي المتزايد أسبابا عملية لتقديم المساعدة للبلدان النامية بكل الوسائل المتاحة، ولا يمكن تجاهل التحسينات المشهودة في بعض البلدان النامية على أساس أنها لا تؤثر إيجابيا على انتعاش اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، بل أن زيادة قدرة البلدان النامية على استيعاب السلع والخدمات الخارجية والاستثمارات الأجنبية تشكل علامة إيجابية بالنسبة لنمو الاقتصادات المتقدمة النمو. ويلاحظ في تقرير "التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥" أن الصادرات، ولا سيما المتجهة إلى البلدان النامية في شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية، أعطت دفعة قوية للولايات المتحدة وغرب أوروبا. ولن يستعصى التوصل إلى حلول دائمة بدعوى قصور موارد التمويل الإنمائي وأزمة الديون المستمرة إذا حدد المجتمع الدولي غرضا مشتركا، وتفهم على النحو الواجب حقائق عالم متزايد التكافل، والتزم بما يمليه الضمير بأداء ما هو مطلوب منه أخلاقيا.

١٨ - السيدة مبنينديز (اسبانيا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي فقالت إن العنصر الأساسي في أي استراتيجية تهدف إلى استعادة القدرة على البقاء إنما يتمثل في التزام صادق من جانب البلدان المدينة باتباع سياسات اقتصادية سليمة. وقالت إن هناك تدابير محلية ودولية تتساوى في أهميتها مع التدابير المتعلقة بتخفيف عبء الديون، مثل تحرير التجارة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتسهيل التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال الخاص، والدعوة إلى تهيئة بيئة أكثر استقرارا للاقتصاد الكلي.

١٩ - واسترسلت قائلة إن الاستراتيجية الدولية للديون تسهم إسهاما أكبر في إيجاد حل دائم لمشكلة الديون. وقد أدت برامج التكيف الهيكلي وإجراءات تخفيف عبء الديون المختلفة إلى تحسينات كبيرة. وفضلا عن ذلك، منحت تخفيضات كبيرة في الديون الثنائية الرسمية، بما في ذلك شطبها. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم نهج نادي باريس، الذي يراعي الحالة التي يشهدها كل بلد على وجه التحديد.

٢٠ - وأضافت قائلة إنه في حين أحرزت البلدان المتوسطة الدخل تقدما في حل مشاكل ديونها التجارية، وتمكنت في بعض الحالات من استعادة فرص الوصول إلى الأسواق المالية، فإن البعض منها لا يزال مصنفا ضمن فئة البلدان "الشديدة المديونية". كما استمرت في بعض الحالات الصعوبات التي تواجهها أفقر البلدان وأفدحها مديونية رغم أنها استفادت كثيرا من الشروط التساهلية المتزايدة في

إيجابيتها التي ما برح يوفرها نادي باريس منذ عام ١٩٨٨. وقد رفعت "شروط نابولي"، التي اعتمدت العام السابق، النسبة المئوية لتخفيض الديون وخدمة الديون من نسبة ٥٠ في المائة، المطروحة من جانب "شروط تورونتو المحسنة"، إلى نسبة ٦٧ في المائة للبلدان المنخفضة الدخل المؤهلة لذلك. واستفاد حتى الآن من "شروط نابولي" ١١ بلدا منخفض الدخل من بينها ٧ من أقل البلدان نموا.

٢١ - واستطردت قائلة إن الديون الرسمية المتعددة الأطراف تشكل نسبة متزايدة من مجموع الديون المستحقة على أفقر البلدان. ورغم تطبيق المؤسسات المالية الدولية تدابير تساهلية (على سبيل المثال مرفق البعد الخامس للبنك الدولي) فإن مركز الدائن المفضل لهذه المؤسسات حال دون إعادة جدولة هذا النوع من الديون. ويشجع الاتحاد الأوروبي بشدة هذه المؤسسات على مساعدة بلدان من خلال مرونة تطبيق الصكوك القائمة واستخدام آليات جديدة عند الاقتضاء. وفي اجتماع ٩ تشرين الأول/اكتوبر للجنة التنمية، طلب الوزراء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مواصلة العمل بشأن مسألة الديون المتعددة الأطراف، بما في ذلك، إعداد تحليلات مفصّلة خاصة بكل بلد ذي صلة عن مدى تحمل عبء الديون، مع تقديم اقتراحات في هذا الشأن إلى اللجنة في اجتماعها المقرر عقده في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وخلصت إلى القول بأن الاتحاد ما زال ملتزما بتطبيق نهج تعاوني في التصدي لمشاكل ديون البلدان النامية.

٢٢ - السيدة أووا (إكوادور): تكلمت باسم أعضاء مجموعة ريو (الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا)، فأعربت عما يساور هذه الوفود من قلق إزاء التأخير في عرض الوثائق الأساسية على اللجنة لتنظر فيها، مما يحد من إمكانية إجراء تحليلات جادة ومناقشات مثمرة.

٢٣ - وأشارت إلى الأهمية الخاصة التي تتميز بها إمكانية تحديد القطاعات التي قد تسبب مشاكل في الاقتصاد العالمي خلال السنوات القادمة حتى يمكن تحسين سبل توقعها وإنشاء القدرة على الاستجابة لها. وقالت إن التفاؤل الذي اتسمت به الوثيقة A/50/429 فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد العالمي ينفيه، فيما يبدو، الركود الذي سجل حتى الآن في ١٩٩٥. ويتنبأ الأونكتاد بتناقص معدل النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٢ في المائة في عام ١٩٩٥. كما ظهرت مؤشرات أخرى مثيرة للقلق، مثل نسبة البطالة المتواصلة الارتفاع، وانخفض في الدخول الحقيقية بالإضافة إلى الهبوط في حصة تمويل البرامج والمشاريع الانمائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة، إلى ٨,٦ في المائة، رغم تخصيص حصص تبلغ ٥٠,٤٢ في المائة و ٤٠,٦٧ في المائة لمناطق أخرى.

٢٤ - واسترسلت قائلة إن المنطقة تواصل، رغم ذلك، اتباع سياسات لمكافحة التضخم وفتح المزيد من الأسواق والاصلاحات الاقتصادية. وخصّت بالذكر التدابير التي تضمنتها معاهدة السوق المشتركة لبلدان الجنوب، وحلف الأنديز، ومجموعة الثلاثة، والتقدم الذي تم إحرازه في الاتفاقات الثنائية المختلفة لتحرير التجارة. وقد عقد رؤساء الدول وحكومات مجموعة ريو اجتماعا في كيتو، إكوادور، يومي ٤ و ٥ أيلول/

سبتمبر ١٩٩٥، وأصدروا "إعلان كيتو"، الذي أكدوا فيه من جديد اهتمامهم الإيجابي بالمضي قـُدما نحو اتجاه تجارة حرة وتتسم بالشفافية وإنشاء منطقة تجارة حرة في القارة بحلول عام ٢٠٠٥.

٢٥ - ومضت تقول إن بلدان المنطقة تسعى إلى النهوض بالنمو والتنمية، وإنها تطبق اتفاقات مراكش والنتائج التي توصلت إليها منظمة التجارة العالمية الجديدة. ونبهت إلى أنه لا ينبغي أن تخضع التجارة لشروط قد تتضمن أشكالا جديدة من الحمائية وأن تلغى الحواجز التي تحول دون حرية تدفق السلع والخدمات. وأشارت أيضا إلى أن المنطقة لا تزال تعاني من مشكلة الديون الخارجية التي زادت بنسبة ٤ في المائة. وعلى المجتمع الدولي أن يضع الآليات الكفيلة بتخفيف عبء الديون تشجيعا للنمو الاقتصادي مما يؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

٢٦ - وأعربت عن قلقها إزاء الأفكار الخاطئة من جانب بعض البلدان التي تقول بأن البطالة التي تعاني منها البلدان المتقدمة النمو ناجمة عن تزايد الصادرات من البلدان النامية، لأن زيوع هذا الرأي، سيكون مدعاة للخوف على نتائج المفاوضات المكثفة والمطولة التي توجت بالنتائج الناجحة التي أحرزتها جولة أوروغواي.

٢٧ - وتطرقت إلى المعلومات الواردة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أشارت إلى أن التوقعات الاقتصادية للمنطقة في النصف الأول من ١٩٩٥ قد حددتها بدرجة كبيرة الأزمة المالية التي تعاني منها بعض البلدان. ومع ذلك، لم يكن أثرها كبيرا أو مستديما على النحو الذي كان يخشى منه في البداية. وأكد "إعلان كيتو" أنه "نظرا لتكامل أسواق رأس المال وأوجه التقدم المحرزة في مجال التكنولوجيا مما يسمح بإجراء عمليات واسعة وفورية لنقل الموارد، يجب اتخاذ تدابير لبناء الثقة لاستخدام جزء من تدفقات المدخرات الأجنبية وتجنب الأخطار المرتبطة بتقلباتها". وما من شك في أن صندوق النقد الدولي سوف يضطلع بدور أساسي في هذا الصدد، ولكن تقع على الأمم المتحدة مسؤولية تحليل الفرص والمشاكل الناجمة عن التكامل المالي الكامل. وهناك حاجة لإجراء حوار أوثق بين المنظمة ومؤسسات بريتون وودز.

٢٨ - وأضافت قائلة إنه رغم ضرورة التسليم بأنه قد تم إحراز تقدم في القطاع الاجتماعي على مدار الخمسين سنة الماضية، لا يزال الملايين لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتمثل البلدان النامية ٧٥ في المائة من سكان العالم، ولكنها لا تشكل سوى نسبة ١٦ في المائة من الدخل العالمي. ورغم أهمية القضايا الاجتماعية، تجدر ملاحظة أنه لا يولى سوى النذر اليسير من الاهتمام في الوثيقة A/50/429 إلى أمور جوهرية مثل الفقر والبطالة ودور المرأة في التنمية، حيث أن لهذه المسائل أهمية بالغة إلى حد أنها استحقت عقد مؤتمرات دولية كبرى.

٢٩ - واستطردت قائلة إن المنطقة تعلّق أهمية خاصة على تدريب الموارد البشرية بعد أن ثبت أن الاستثمار في التعليم يعجل بنمو البلدان، ولكن، لتحقيق هذا الهدف، ينبغي تحسين نظم التعليم الوطنية،

وإدماج تعلم التقنيات الجديدة للانتاج واستخدام التكنولوجيات الجديدة ضمن المناهج التعليمية. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بقدر تعزيز التعاون الدولي وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا.

٣٠ - وشددت على ضرورة أن تتضمن التقارير المقدمة مستقبلا بشأن هذا البند استنتاجات تتسق أكثر مع بقية النص، وأشارت إلى أن الوثيقة تحفل بوصف للاتجاهات وتحليلات للمشاكل، في حين أن التوصيات بدت وكأنها تتضمن اقتراحات بحلول بالغة البساطة بل ولم تقترح حلول في بعض الحالات للمشاكل التي جرى النظر فيها.

٣١ - السيد بلحيمر (الجزائر): قال إن مسائل الديون الخارجية والبلدان النامية وتمويل التنمية تمثل أكثر من أي وقت مضى قضايا الساعة، ويجب أن تظل محور أعمال المنظمة تحقيقا لتوافق عالمي للآراء بشأن التوصل إلى حل شامل ومحدد. وقد عبَّر وفد الفلبين الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين عن جوهر موقف الجزائر.

٣٢ - وأوضح أنه رغم أن من الصحيح أن مشكلة ديون البلدان النامية لم تعد تمثل تهديدات، مثلما كان الحال في بداية العقد الأخير، حينما عجزت بلدان العالم الثالث عن خدمة ديونها مما عرض للخطر توازن النظام المالي الدولي بأكمله، فمن الخطأ التصور بأن قد تم القضاء نهائيا على احتمالات الانتكاس. فما زالت مشكلة الديون الخارجية حقيقة واقعة، ولا يزال لها تأثير سلبي على جهود البلدان المدينة لتصحيح مسار اقتصاداتها والتوصل إلى سبل لتحقيق نمو منظم ومستقر.

٣٣ - وأردف قائلا إن الحالة الأكثر مدعاة للجزع، في هذا الصدد، هي حالة أقل البلدان نموا، التي تندرج ٣٢ منها، ومعظمها بلدان افريقية، ضمن فئة "أشد البلدان مديونية" وتعوزها إمكانية الوفاء بالتزامات السداد ما لم تتخذ إجراءات أوسع مما جرى تطبيقه حتى الآن، بما في ذلك المسامحة الكاملة عن ديونها. وأوضح أن مستويات المديونية للعديد من البلدان المتوسطة الدخل غير محتملة بدورها، وعلى المجتمع الدولي أن ينظر في حالتها كي يساعدها على تحرير قدراتها التي تعيقها المديونية في الوقت الراهن، بأن يخفف من العبء الفادح لخدمة ديونها وأن يوفر لها الموارد الإضافية اللازمة لإعادة تشكيل وتكيف اقتصاداتها.

٣٤ - وتطرق إلى النتائج الإيجابية التي حققتها التدابير التي اتخذت للتصدي لأزمة الديون، قائلا إنها رغم ذلك لم تحل هذه المشكلة بصورة حاسمة. ومع ذلك، فكما أوضحت بلدان عدم الانحياز، آن الأوان للانتقال من الاستنتاجات والتشخيص إلى حل المشكلة حلا نهائيا وناجزا. ولتحقيق هذا الهدف، تدعو الحاجة الملحة لصياغة استراتيجية تراعي كل جوانب هذه الظاهرة وتقصد إلى تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان المدينة، بدلا من مجرد الحفاظ على قدراتها على مواجهة خدمة الديون. ويلزم أيضا أن تعتمد، من خلال حوار بين الأطراف المعنية، طرائق للسداد على أساس قدرة الطرف المدين على الوفاء بالتزاماته وإمكانية أن يقوم الطرف الدائن بتخفيض الديون أو إعادة تمويلها بل أيضا الإعفاء منها. وفضلا عن ذلك، ينبغي توافر الإرادة السياسية بين الأطراف كافة مع إصلاح النظام المالي العالمي حتى تتمكن البلدان النامية من

تحسين قدرتها على الادخار من أجل مواصلة تنميتها الذاتية، فضلا عن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات المباشرة.

٣٥ - وأكد الأهمية الفائقة لمسألة التمويل لأغراض التنمية، وبخاصة فيما يتعلق ببلدان الجنوب، التي تعتمد على الموارد الخارجية. وقد طرأ تغيير ملحوظ على الحالة في هذا المجال منذ عام ١٩٩١، إذ شهدت أربع سنوات متوالية عمليات لنقل الموارد المالية إلى البلدان النامية. ومع ذلك، فليس هناك ما يدعو إلى التفاؤل الشديد، حيث لم تستفد من هذا الاتجاه إلا بعض البلدان، في حين أن معظمها لا يزال يعتمد في تمويل التنمية على المساعدة الإنمائية الرسمية. وفضلا عن ذلك، فإن الطابع المتقلب لرأس المال الخاص الموجه إلى البلدان النامية يشكل مصدرا للتخبط والتذبذب في الاقتصادات المتلقية. ورغم أن حجم رأس المال المتاح في الأسواق المالية الدولية كاف لتلبية الاحتياجات الاستثمارية للاقتصاد العالمي، إلا أن ثمة خللا في تخصيص الموارد. وإذا ما ترك تنظيم تدفقات رأس المال لآليات السوق وحدها، فلسوف تزيد التشوهات الحالية ويزيد تهميش البلدان التي لا تفي بالشروط اللازمة لاجتذاب المستثمرين. ومن ثم، ينبغي إرساء حد أدنى من معايير توزيع الموارد على نحو يعزز النمو الاقتصادي لجميع البلدان.

٣٦ - وأضاف يقول إنه ينبغي أيضا التماس جميع السبل الممكنة لتعزيز مبدأ التضامن فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مثلما هو مبين في الالتزام الذي قطعته البلدان الغنية على نفسها بأن تخصص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية، أما الأسباب المعلنة حتى الآن لتبرير هذا التخفيض فلا يمكن أن تفسر على أنها أسباب حتمية يتعين قبولها.

٣٧ - وأوضح أن نهاية الحرب الباردة أتاحت إمكانات لإحلال السلام، وحماية البيئة، وفقا للمقررات المتخذة في قمة ريو، مما سيتيح ضمان تدفق الموارد نحو بلدان الجنوب. ولكن لا ينبغي أن تستخدم هذه الموارد للقضاء على العجز في ميزانيات بلدان الجنوب المعنية؛ ومن شأن آليات الأمم المتحدة لإدارة أموالها أن تتيح السبيل أمام الوعي اللازم للحيلولة دون حدوث ذلك.

٣٨ - وتطرق إلى سوء توزيع الموارد الذي يتفاقم من خلال إحلال رأس المال الخاص محل رأس المال العام مما أدى إلى تهميش البلدان التي لا تفي بشروط الأسواق المالية فيما يتعلق بالثقة والربحية. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد تلك البلدان للتغلب على هذا القصور.

٣٩ - وخلص إلى القول بأن الأزمة المالية الأخيرة في المكسيك أوضحت انكشاف اقتصادات البلدان النامية إزاء ردود الفعل غير المتوقعة في أسواق رأس المال الخاص، وعجز تلك الأسواق عن أن تشكل أدوات مالية طويلة الأجل لصالح التنمية. ولا يمكن أن تخفى السرعة، والفعالية اللتين توخاهما صندوق النقد الدولي لاحتواء آثار الأزمة، ضرورة إرساء ضمانات لمنع تكرار هذه الظاهرة. ويجب أن يترافق مع الآلية المقرر إنشاؤها لرصد الاقتصاد العالمي، تدابير لمكافحة عمليات المضاربات المالية، التي يمكن أن تدمر بسرعة نتائج سنوات من الجهود، بالإضافة إلى إدارة البلدان الغنية للاقتصاد الكلي، والتوسع في الأخذ بالديمقراطية

في الهيئات الرئيسية لمؤسسات بريتون وودز، وبخاصة صندوق النقد الدولي، بغية إيلاء المزيد من الاهتمام لمشاكل ومصالح البلدان النامية.

٤٠ - السيد سميرنوف (الاتحاد الروسي): قال إن القضايا الثلاث قيد النظر وهي: تمويل التنمية، والاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأزمة الديون الخارجية، تكتسي أهمية أساسية، وأعرب عن تأييد بلده للأعمال التحليلية التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاتجاهات الطويلة الأجل كما هو مبين في تقرير الأمين العام بالوثيقة A/50/397، بعد أن أدت عولمة الاقتصاد وتزايد التكافل الاقتصادي بين جميع بلدان العالم إلى إكساب هذا العمل أهمية متزايدة. ومن الضروري رصد تطور الاقتصاد العالمي لتحديد الاتجاهات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، بما في ذلك الأزمات الناشئة. ولهذه الغاية، ينبغي أن يقوم تعاون وثيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ويجب أيضا تحليل الظواهر الجديدة في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث أن نجاح الإصلاحات التي تضطلع بها سيؤثر على الاقتصاد العالمي.

٤١ - واسترسل قائلا إنه وفقا لما يوضحه تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/50/397 فإن معظم البلدان النامية، باستثناء البلدان الافريقية، شهدت نموا اقتصاديا حقيقيا في السنوات الأخيرة وأنها مولت بالفعل كل استثماراتها من المدخرات المحلية. ويمكن بالتالي التوصل إلى نتيجة مفادها أن قيام هذه البلدان بزيادة استثماراتها سيعتمد إلى حد كبير على نوعية السياسات الاقتصادية التي تطبقها في تنفيذ عمليات التكيف الهيكلي، وتحقيق الاستقرار المالي، وتنمية أسواق رأس المال. ولكن لا ينبغي التقليل من دور الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك استثمارات القطاع الخاص، أو المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٤٢ - واسترسل قائلا إن الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة شهدت تخفيضا في الاستثمارات؛ ففي الاتحاد الروسي على وجه التحديد انخفضت الاستثمارات في عام ١٩٩٥ بنسبة تتراوح بين ١٥ و١٧ في المائة بالمقارنة بالعام السابق. وبغية التصدي لهذه المشكلة، اتخذت الحكومة تدابير في مجالي التمويل والميزانية وتدابير تهدف إلى إنشاء بورصات للأوراق المالية وخلق الظروف المواتية لاجتذاب المستثمرين الأجانب. ومما أدى إلى استفحال الحالة أن الاتحاد الروسي لا يزال يواجه مشكلة فيما يتعلق بفرص الوصول إلى الأسواق وبوجود ديون خارجية كبيرة.

٤٣ - واستطرد قائلا إن المجتمع الدولي مر بتجارب إيجابية كثيرة فيما يتعلق بالتدابير التي تهدف إلى حل مشكلة الديون. وقد اتضحت فعالية نادي باريس ونادي لندن، كما أدت الأمم المتحدة دورا مهما في جمع المعلومات ذات الصلة وتحليلها ونشرها وتقديم توصيات فيما يتعلق بالسياسات.

٤٤ - وأضاف قائلا إنه وفقا لما هو مبين في الوثيقة A/50/379، عقد ١٢ بلدا ناميا خلال العام الماضي اتفاقات مع نادي باريس، واستند ٩ منها إلى "شروط نابولي". كما زاد عدد البلدان التي عقدت اتفاقات مع نادي لندن، وبصفة عامة، أحرز تقدم في تخفيض المديونية المستحقة للمؤسسات المالية الدولية.

٤٥ - وأوضح أن ديون الاتحاد الروسي تبلغ ١١٣ بليون دولار، منها ١٠٤ من بلايين الدولارات موروثة عن الاتحاد السوفياتي السابق. وخدمة هذه الديون تتجاوز بكثير قدرة البلد على الدفع. وقد عقد اتفاق ثالث مؤخرا لإعادة تمويل ديون الاتحاد السوفياتي السابق، وتم التوصل إلى اتفاق مع الدائنين على ضرورة اتباع نهج متكامل وطويل الأجل لمعالجة هذه المشكلة. ومن جهة أخرى، يبلغ الرصيد الائتماني لبلده ١٧٠ بليون دولار. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة على استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة تمويل الديون إما على المستوى الثنائي أو داخل إطار نادي باريس. ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٩٤/٤٩، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار خلال المفاوضات الوضع الخاص للاتحاد الروسي، بوصفه بلدا ذا اقتصاد يمر في حالة انتقالية.

٤٦ - ثم أعرب عن اتفاقه مع القول بضرورة مواصلة السعي إلى استراتيجية لحل مشكلة الديون. وعلى نادي باريس أن يطبق الشروط الموضوعة لأقل البلدان نموا وأن يعتمد نهجا متكاملا في معالجة مسألة خدمة الديون المتعددة الأطراف. ويجب أن ينظر أيضا في إمكانية تطبيق نهج طويل الأجل بدلا من نهج قصير الأجل، مع التوصل إلى سبل جديدة لسداد الديون. ولا ينبغي استبعاد خيارات مثل الشطب المتبادل للديون بين البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية والبلدان النامية. ولا ينبغي تجاهل الطبيعة الخاصة لمشاكل البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، وما من شك أن النظر في جميع جوانب المسألة سيفضي إلى حلول جديدة يمكن أن تتضح فائدتها لبلدان أخرى.

٤٧ - السيد عمّارين (الأردن): قال إن اعتماد القرار الخاص بالديون الخارجية بتوافق الآراء خلال الدورة التاسعة والأربعين إنما يبعث الأمل من جديد فيما يتعلق بإمكانية التوصل إلى حل دائم، وفي سياق عولمة الاقتصاد والتعاون الدولي من أجل النمو والتنمية، فمن شأن حل دائم لأزمة الديون أن يفيد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

٤٨ - واسترسل قائلا إن نهاية الحرب الباردة أتاحت لكل دولة أن تعيد ترتيب أولوياتها وفقا لاحتياجاتها الخاصة كما أتاحت أن تستخدم لأغراض التنمية الموارد المخصصة للأسلحة والدفاع. ثم أشار إلى قضايا حيوية أخرى بالنسبة للعملية الإنمائية وهي: الخصخصة وتنمية القطاع الخاص وتأسيس الديمقراطية.

٤٩ - ومضى قائلا إنه كان على الأردن أن يحول كل موارده لخدمة ديونه، إلا أن هذا لم يحل بينه وبين النجاح في إقامة نموذج للديمقراطية وتعزيز الخصخصة، ودعم اقتصاد السوق الحر، وعقد معاهدة سلام رئيسية مع إسرائيل، والاضطلاع بالتكيف الهيكلي.

٥٠ - واستطرد قائلا إن الأردن حكومة وشعبا يقدر الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة للتخفيف من حدة الضغوط التي يواجهها هذا البلد. وقد شطبت حكومة الولايات المتحدة ثلثي الديون الثنائية التي تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون دولار ومن المقرر أن تشطب الباقي في ١٩٩٦. وخففت المملكة المتحدة وألمانيا أيضا بعض ضغوط ديون الأردن. وفضلا عن ذلك، سيدخل الأردن في مفاوضات مع فرنسا واسبانيا لنفس الهدف، في حين أن اليابان ساعدت على التخفيف من عبء الديون من خلال تقديم المعونة التساهلية.

٥١ - السيد كوي تيانكاي (الصين): قال إن المساعدة الإنمائية الرسمية مصدر رئيسي للتمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم البلدان النامية المنخفضة الدخل. وما برح الاقتصاد العالمي يشهد نموا لم يسبق له مثيل. ولكن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا تزال واسعة على نحو غير مقبول. ومن ثم، فإن قيام البلدان المتقدمة النمو بتقديم المساعدة للبلدان النامية هو مسؤولية أدبية واستثمار طويل الأجل في مصالحها ذاتها، وعلى نحو ما ذكر السيد والفينسون، رئيس البنك الدولي، فإن البلدان النامية تمثل مستقبل النمو بالنسبة للعالم بأكمله.

٥٢ - واسترسل قائلا إن الصين يساورها القلق إزاء الانخفاض الشديد في تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية. ووفقا لإحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن المستوى الحقيقي للمساعدة الإنمائية الرسمية كان قد وصل بحلول عام ١٩٩٤ الى أدنى مستوى بلغه على الإطلاق ويتمثل في ٠,٢٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، وهو أمر يثير القلق على وجه الخصوص لأن المؤسسة الإنمائية الدولية، وهي أهم قنوات للتمويل التساهلي المتعدد الأطراف، تواجه صعوبات خطيرة، مما قد يعني أنها لن تتمكن من الوفاء بالعديد من التزاماتها المالية.

٥٣ - واستطرد قائلا إن هذه الحالة قد ترجع جزئيا الى الصعوبات التي تواجهها ميزانيات البلدان المتقدمة النمو، ومع ذلك، فمما هو أكثر واقعية أن ينظر إليها كاستمرار لأفكار الحرب الباردة ولكن في شكل مختلف. ولا تتسق التخفيضات في المساعدة الإنمائية الرسمية مع هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية أو مع الالتزامات الرسمية المتعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتحث الصين الدول المتقدمة النمو على أن تتخذ تدابير فعالة للعودة عن هذا الاتجاه الى أدنى فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية ولأن تفي بالتزاماتها. ومن الضروري تحسين المعونة الإنمائية من حيث الكم والكيف على السواء. إذ من الواضح أن فعالية المعونة الإنمائية تتطلب وصولها الى مستوى الكتلة الحرجة واتساقها مع احتياجات المتلقين للمساعدة، واستجابتها الى سياساتهم وأهدافهم وأولوياتهم.

٥٤ - وفيما يتعلق بالتدفقات المالية لرأس المال الخاص الى البلدان النامية، أوضح أن وفده كان قد أعرب عن قلقه خلال الدورة التاسعة والأربعين إزاء طابع التذبذب والتخبط لهذه التدفقات؛ ومما يؤسف له أن الأحداث اللاحقة أثبتت صحة هذا القلق، ومع ذلك، يمكن أن تستفاد بضعة دروس أساسية من التقلبات

الأخيرة للسوق الدولي لرأس المال. فقد استفاد العديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من الديناميات الجديدة التي استحدثها التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي، ومع ذلك، لا ينبغي التهوين من شأن أخطارها وآثارها السلبية المحتملة، من حيث زيادة الاحتمالات التي يمكن فيها للسوق المالية الدولية أن تواجه أزمات منتظمة، كما أن سيطرة الحكومات على اقتصاداتها قد ازدادت صعوبة، ومما يمثل تحديا أن يتم التكيف مع هذه التغيرات من أجل تعظيم وتحجيم سلبياتها عند الحد الأدنى.

٥٥ - وأوضح أنه ما من شك في أن على البلدان النامية أن تعتمد، وفقا لظروف واحتياجات كل منها، السياسات الملائمة التي تهدف للحفاظ على بيئة مواتية في مجال الاقتصاد الكلي والاستقرار الاجتماعي، وأن تسعى الى تحقيق التكيف الهيكلي وتحرير الفعاليات، فيجتذب بالتالي الاستثمارات الأجنبية. وفي عالم يتعمق فيه التكافل، تصبح فيه البيئة الاقتصادية الدولية الداعمة عنصرا أهم من أي وقت مضى، وفي هذا الصدد، تتحمل البلدان المتقدمة النمو، بما لها من نفوذ طاغ على الاقتصاد العالمي، مسؤوليات خاصة.

٥٦ - وتطرق الى التقلبات في السوق المالية الدولية وسوق النقد الأجنبي قائلا إنها تعكس الى حد ما انحرافات سياسات الاقتصاد الكلي وحالات الفشل في التنسيق من جانب كبرى البلدان المتقدمة النمو. فالمستويات المرتفعة للعجز المالي والديون العامة إنما تؤدي الى استنفاذ حاد للمدخرات العالمية، مما يمثل ضغوطا تصاعدية هائلة على معدلات التضخم وأسعار الفائدة الطويلة الأجل، فضلا عن زيادة اضطراب الأسواق الدولية لرأس المال. ومن ثم، ينبغي أن يقوم صندوق النقد الدولي، في المقام الأول، بتعزيز أعمال الرقابة والتنسيق التي يضطلع بها فيما يتعلق بسياسات البلدان المتقدمة النمو. ورغم أن مساهمات البلدان النامية في الاقتصاد الدولي تتزايد، إلا أنها لا تزال ضعيفة أمام التقلبات الحادة في السوق. وحيث إنها من المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي، ينبغي أن تضمن مشاركتها في اتخاذ القرارات وتنسيق السياسات على صعيد الاقتصاد الدولي.

٥٧ - وأشاد بالجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي، التي تم بفضلها إحراز قدر من التقدم في حل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية. ومع ذلك، فلا يزال عدد كبير منها يرزح تحت نير الديون الباهظة، مما يفرض قيودا قاسية على الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو. ثم أعرب عن أمله في أن يواصل المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية المالية ذات الصلة، بذل الجهود للتوصل الى حل شامل.

٥٨ - السيد أحمد (ماليزيا): قال إن البلدان النامية في مجموعها لا تزال تواجه فرصا محدودة للوصول الى مصادر تمويل الأنشطة الإنمائية فبرغم ارتفاع المعدل الإجمالي لمدخراتها المحلية بالمقارنة الى الدول المتقدمة النمو يظل حجم الموارد المولدة داخليا صغيرا وقاصرا عن الوفاء باحتياجات الاستثمار المحلي. ومن ثم فإن البلدان النامية تظل بحاجة الى تدفق كبير من الموارد بما يتيح لها الاضطلاع بأنشطتها النامية سواء من أجل التصدي للاحتياجات الاجتماعية الأساسية أو كل من مشاكلها الهيكلية الخطيرة. وحيث إن

الموارد المحلية المتاحة محدود، فلا خيار أمام هذه البلدان إلا السعي للحصول على رأس المال الأجنبي الذي لا يزال شحيحا.

٥٩ - وأضاف قائلا إن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت خلال السنوات الأربع الماضية، وهو ما يمثل اتجاها من المرجح أن يستمر، رغم القرار الذي اتخذته بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمواصلة تقديم المساعدة وزيادتها. ورغم أن معظم البلدان المتلقية للمساعدة بذلت جهودا في مجال الإصلاحات أدت الى تغيرات مشجعة، يبدو أن البلدان المتقدمة النمو ما زالت تدير ظهورها للمساعدة الإنمائية الرسمية التي أصبح مستواها الذي يبلغ في الوقت الراهن ٠,٢٩ في المائة أقل من مستوى الهدف المتفلق عليه المتمثل في ٠,٧ في المائة. وفي ضوء هذا الاتجاه، فثمة قلق بشأن إمكانية تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في الاجتماع العاشر للمؤسسة الإنمائية الدولية، وما إذا كانت إمكانات زيادة التغذية في المؤتمر الحادي عشر هزيلة، ودعا البلدان المتقدمة النمو الى الوفاء بالتزاماتها وتوفير الموارد اللازمة حتى تتمكن البلدان النامية من تحسين حالتها الاجتماعية والاقتصادية، بحيث تقطع أشواطا بعيدة على طريق تجنب الاضطرابات الاجتماعية والمشاكل المقترنة بها، بالإضافة الى تحسين الإنتاج العالمي وتوسيع الأسواق لصالح ومنفعة الجميع.

٦٠ - واسترسل قائلا إنه فيما يتوقع أن تتركز تدفقات رأس المال الخاص على المجالات التي تنطوي على أكبر العائدات وأدنى الأخطار، على المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تتبنى نهجا أكثر ابتكارا في تسهيل تنمية البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يقوم البنك الدولي بدور هام، ويمثل قراره بالتحول الى المشروعات ذات النوعية العالية والأداء الرفيع خطوة على الطريق الصحيح. وعليه أن يركز أيضا على أنشطته الإقراضية على زيادة القدرة والمعدلات الانتاجية في البلدان النامية.

٦١ - وأضاف يقول إن ثمة تطورا هاما حدث في عولمة سوق المال هو التذبذب المتزايد لتقلبات أسعار الصرف، وهو ما يرجع الى حد كبير الى تدفقات رأس المال التي اتسمت بطابع المضاربة مما يعرض للخطر العديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ويعيق الإدارة المحلية للاقتصاد الكلي. ورغم أن تدفقات رأس المال تسهل النمو، يمكن لأنشطة المضاربة أن تؤدي الى اختلال الأسواق المالية المحلية مما سيترتب عليه آثار بعيدة المدى على الاقتصاد، وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل التصدي لهذه القضية ومنع تكرار الأزمة المالية التي أثرت مؤخرا على بعض البلدان. ونبه الى أن هناك حاجة للمزيد من الانضباط المالي وآليات المراقبة الفعالة، وينبغي أن تساعد المبادرة التي اتخذها صندوق النقد الدولي في تلبية هذه الحاجة.

٦٢ - وانتقل بالحديث الى الديون الخارجية، المستحقة على البلدان النامية قائلا إنها لا تزال تمثل عقبة كأداء على طريق تنميتها، حيث إن حجم الديون في ازدياد مستمر فيما زاد تناسبيا عبء خدمة الديون. ولم تقدم التدابير المختلفة المتخذة لهيكلة الديون إلا مساعدة محدودة للبلدان النامية في حين أنها حافظت على النظام المالي الدولي. وظلت معظم عمليات إعادة الهيكلة مركزة الى حد كبير على إعادة جدولة السداد

بدلا من تخفيض الديون ذاتها، بحيث أنه سيكون حتى من الأصعب على البلدان النامية أن تتخلص من ديونها. وشدد على ضرورة أن يتضمن الحل تخفيض أصول الديون من خلال شطبها. وينبغي أن ينظر بجدية في سياق نادي باريس الى شطب الديون باعتباره واحدا من الخيارات المطروحة ليتم تنفيذه في وقت مبكر وبخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٦٣ - ومضى قائلا إنه رغم الجهود التي تبذل للتصدي للديون التجارية والرسمية، ولو على أساس شروط مهينة، فلم يول الاهتمام الكافي للديون المتعددة الأطراف، وتراكمت على العديد من البلدان ديون كبيرة متعددة الأطراف فيما تصر المؤسسات المتعددة الأطراف، وفي مقدمتها البنك الدولي، على رفض النظر في إعادة هيكلة الديون المستحقة لها. ويمثل هذا أمرا شاذا حيث إن المؤسسات المتعددة الأطراف عليها، في الواقع، بوصفها مؤسسات إنمائية، أن تأخذ بزمام المبادرة لحل مشاكل الديون.

٦٤ - وأردف قائلا إنه بعد نهاية الحرب الباردة، لم يف المجتمع الدولي بالتوقعات في استجاباته الجماعية، في كل لحظة حاسمة تقريبا. ففي مؤتمر تلو الآخر أعلنت برامج عمل عالمية شاملة، ومع ذلك، لم توفر سبل تنفيذها، وبذلت جهود لجعل الترابط العالمي مجديا، ولكن سادت الشعارات في نهاية الأمر، ولم يتح قط التمييز كاملا بين المصالح الخاصة وبين رعاية البشر وخير الإنسانية وكذلك رفاه الكوكب الذي نعيش فيه.

٦٥ - وأشار الى أن مفهوم التنمية تحول في السنوات الأخيرة من مفهوم ذي أهداف اقتصادية الى مفهوم ينطوي على مكاسب حقيقية تقوم على تلبية الاحتياجات الإنسانية والارتقاء بالإنسان الى الحد الأمثل. ولم تستمد أية دروس مستفادة من فشل الشيوعية والاشتراكية الغابية ولم يعد يسمح إلا بوجود النموذج الغربي رغم أوجه الضعف التي تشوب الرأسمالية والسوق الحرة. ولم يعترف بإخفاق ما يسمى بقاطرات النمو، وفي نفس الوقت لم تجد الاقتصادات الناجحة في آسيا وأمريكا اللاتينية من يعترف بها على أنها قاطرات محتملة للنمو. بل وبدلا من ذلك ينظر الى ارتفاع النمو في هذه المناطق على أنه يمثل تهديدا للشمال الصناعي ووضعت العراقيل في طريقها.

٦٦ - وخلص الى القول بأنه في ظل هذه الظروف، ينبغي إعطاء قوة دفع لفكرة الشراكة العالمية حتى يمكن للبلدان أن تسعى الى التعاون مع بعضها البعض، وأن تحل المشاكل المشتركة، وتخلق فرصا جديدة بدلا من أن ينظر الواحد منها الى الآخر باعتباره خصما. ويجب أن يتجه مستقبل البشرية الى تعددية الأطراف وتعدد الثقافات لا الى إضفاء طابع الاستعلاء على مناطق وكتل أو الى سيادة مجموعة من القيم على القيم الأخرى.

٦٧ - السيد بيو (بنن): لاحظ أنه رغم كون مسألة الديون الخارجية والتنمية قد ظلت مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ الدورة الأربعين، واتخذت بعض الإجراءات في هذا الشأن، فإن هذه الإجراءات لم تف بالاحتياجات العالمية على نحو ما يتضح من النداء الذي تتضمنه الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة

٩٤/٤٩. وقال إن شطب الديون والتخفيف من عبء الديون لم يحقق النتائج المرجوة، وان النهج المتبع الذي يتمثل في المعالجة المنفصلة للفئات المختلفة من الديون، واستخدام آليات مختلفة وفقا لحالة الدائنين والمدينين، قد كشف عما يشوبه من قصور. ومن ثم، فقد آن الأوان للنظر بجدية في إمكانات تطبيق النهج العالمي الذي تدعو إليه البلدان النامية.

٦٨ - واسترسل قائلا إن نجاح النهج العالمي يعتمد على عاملين هما: توسيع التدابير المتخذة لتشمل عددا أكبر من البلدان، والوفاء الفعلي بالالتزامات، وتنفيذ التوصيات الصادرة بتوافق الآراء في السنوات الأخيرة في المؤتمرات واجتماعات القمة المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة. وحقيقة الأمر هي أن عدد المستفيدين من هذه الاتفاقات صغير. وفضلا عن ذلك، فالجهود التي بذلت كانت موجهة عادة الى البلدان المتوسطة الدخل ذات الديون التجارية الكبيرة والبلدان المنخفضة الدخل الشديدة المديونية والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل مع إهمال البلدان الأخرى، ولا سيما أقل البلدان نموا التي لا تندرج ضمن أي من الفئات الثلاث المذكورة أعلاه، ويرى وفده أنه إذا لم تعتمد آلية محددة في السنوات القليلة القادمة لمساعدة أقل البلدان نموا على حل مشاكل ديونها الخارجية، سيكون المجتمع الدولي قد فاتته فرصة للتوصل الى حل دائم لواحدة من الصعوبات الاقتصادية والمالية الأساسية التي يواجهها. وأوضح أن هذا يشكل في رأيه أحد عيوب تقرير الأمين العام عن المسألة. وفيما يتعلق بالعامل الثاني، أشار الى الالتزام ٩ (س) الوارد في الإعلان والفقرة ٩٠ من برنامج العمل لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية اللذين يتناولان مسائل الديون الثنائية والديون المتعددة الأطراف والديون التجارية. وسيمثل تنفيذ المقررات والالتزامات والتوصيات المعتمدة في هذا الشأن خطوة حاسمة نحو حل دائم.

٦٩ - وأردف قائلا إن البلدان النامية، إذ تطلب اتخاذ تدابير وأساليب جديدة وتقترح تطبيق نهج عالمي، لا تحاول التهرب من التزاماتها ومسؤولياتها، وتقوم الأفكار المعروضة على أساس أن التدابير التي اتخذت حتى الآن لم تؤد الى تحسن حقيقي في حالة البلدان المتلقية للمساعدة، رغم أن البلدان النامية تجري في مجموعها إصلاحات سياسية واقتصادية بهدف استعادة توازن الاقتصاد الكلي، وكفالة خلق بيئة اقتصادية مستقرة، وتجنب تشوهات الأسعار، وإرساء سيادة القانون. وبغير التخلي عن النماذج القديمة سيقتضي الأمر إعادة التفاوض على سبل تسديد نفس الديون جيلا بعد جيل، وأوضح أن قدرا من الإرادة السياسية موجـــود بين الدائنين والمدينين؛ وبقي أن تتخذ الخطوة الحاسمة لتصفية الديون المتعددة الأطراف التي لا تزال البلدان النامية غارقة فيها، وبخاصة أقل البلدان نموا، وينبغي أن تسهم مصادفة النظر في مسألة الديون في الوقت الذي أعلن فيه، يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بوصفه اليوم الأول للقضاء على الفقر، في التدليل على توافر إرادة سياسية أكبر لدى جميع الدائنين بأن يعملوا على نحو فعال على التخفيف من معاناة أفقر الفقراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥